

الإرهاصات اللسانية والمنطقية للفكر اللندولي

نفسية بن بخلف، إشراف الأستاذ الدكتور ناصر اسطنبول،
جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، الجزائر.

ملخص

أجمعت مجمل التحليلات اللسانية والمنطقية التي دأبت الخوض في مجازة الدقة العلمية والنسقية على إقصاء كل ما من شأنه الخروج عن إطار النسق، وقد يكون مرد ذلك هو عدم اقتناعها بقدرة الكلام على فتح إمكانيات جديدة للتأويل، واستبعادها لكل ما يتعلق بمحيط النص كالذوات المتكلمة والسياق والاستعمال.

لقد مثل هذا الإقصاء إرهاصا لنشوء تصورات نظرية جديدة تنهض على العناصر التي تم استبعادها والتي اندرجت ضمن مقولة إقصاء الكلام وشكلت حجر الزاوية في ما عرف بالتداوليات.

الكلمات المفتاحية: التداولية، اللسانيات، المنطق، اللسان، الكلام، الذوات المتكلمة النسق، السياق، المحايثة، الكفاية، الإنجاز، الإبداع، التمثيل، التواصل.

Résumé

Le trait commun à toutes les analyses non pragmatiques est de postuler l'exclusion de tout ce qui n'est pas systématique, de fait les postulats de ses analyses se déterminent tous par rapport à trois données : le rôle des interlocuteurs ou sujets parlants, le rôle du contexte et le rôle des usages ordinaires de la langue.

Les thèses de ces analyses souvent différentes les uns des autres, toutes pratiquent à des titres divers un certain nombre d'exclusions posées comme des postulats nécessaires à l'analyse et indispensables pour fonder une étude scientifique de la langue, malgré que Les fondateurs savent bien que ces exclusions ne sont pas satisfaisantes.

Au rebours de ces positions, les analyses dite pragmatiques s'installeront d'emblée en ce lieu problématique où la langue est acte, et elles invitent à décrire les actes de langage en acceptant une totale prise en compte des interlocuteurs, du contexte et des usages ordinaires de la langue.

Mots clés: pragmatique, linguistique, logique, langue, parole, sujets parlants, système, cotexte, immanence, compétence, performance, créativité, représentation, communication.

1 - مفارقة الإقصاء الإجرائي للكلام:

لقد كان لرغبة سوسير المُلحّة في تشييد اللسانيات على أسس نهائية وحاسمة أن دفعت به إلى البدء بتقويض كل ما يحول دون هذا التشييد، ابتغاء تحرير الدرس اللغوي وانتشاله من محيط دراسة الوقائع لوضعه في محيط نسقي مجرد يخلو من التراتبية ويخضع لسلطة العلاقات المنطقية المجردة، وقد تمكن سوسير من تحديد الانعطاف اللساني بدقة متناهية؛ إذ هياً من خلال التحديدات التي قدمها في الدروس أرضية خصبة للدراسة التقنية للغة التي أدت إلى «حصص اللسانياتيين منذ البنيوية في التحليلات التقنية التي لا تول أي أهمية للعلاقات القائمة بين اللسان والفكر والأدب والثقافة والتاريخ»⁽¹⁾

من أهم هذه التحديدات تعريف سوسير اللسان بأنه «مجموع الصيغ المتلائمة التي تمثلها اللغة لدى مجموعة من الأفراد في فترة محددة»⁽²⁾ مما يعني أن اللسان ناتج اجتماعي للملكة اللغة يتبناه أعضاء الجماعة اللسانية الواحدة، إنه بمعنى آخر ما يمكن تحديده بوصفه موضوعاً اجتماعياً بحتاً؛ فهو «إنتاج اجتماعي للملكة اللغة ومجموعة من التعاقدات الضرورية التي يتبناها المجتمع ليؤمن ممارسة هذه الملكة لدى الأفراد»⁽³⁾ أو بالأحرى مجموعاً نسقياً من المصطلحات الضرورية للتواصل، أما الكلام فلا يمكن فهمه قط دون التسليم باشتراك الأفراد في امتلاكهم نسقاً يتيح فهمه وتفسيره.

يبدو هذا التحديد وجيزاً للغاية إذ كان من الممكن أن يحتل مزيداً من الدقة لكن «سوسير» ما كان ليضمن للسانيات استقلاليتها دون هذا الحصر الذي يسمح بدراسة اللسان بوصفه نسقاً مغلقاً من العلامات والقيم ويجعل المساعي الصورية ممكنة، ومع ذلك فقد أدى هذا الانتقاء المنهجي إلى وجوب التخلي عن تلك الظواهر التي ستخل بمبدأ نسقية الدرس اللغوي إن أدرجت في إطار دراسة اللسانيات، وقد كان الكلام أحد العناصر التي أخرجت من النطاق اللساني لأن ذلك بدا ضرورياً لتأسيس علم لساني جدير بحياسة السمة العلمية.

سمح تمييز سوسير بين اللسان (Langue) والكلام (Parole) بتأسيس علم يقوم على قواعد ثابتة، وأوحى بإقصاء الكلام الذي يمثل مجال الإنجاز الفردي من الدرس اللساني على الرغم مما يقدمه هذا الأخير من ملاحظات متباينة يصعب حصرها ويتعذر

فهمها لاقتصار التحليل على نسق اللسان، وهذا يعني أن «فصل اللسان عن الكلام يمثل فصلا بين الاجتماعي والفردى»⁽⁴⁾

إن اللسان والكلام مرتبطان ويستدعي أحدهما الآخر فاللسان يفترض الكلام سلفا لأنه يسعى لأن يكون مفهوما والكلام ضروري لتأسيس اللسان، ولعل ذلك ما يبرر تحديد «سوسير» للسان بوصفه «كنزا وضعته ممارسة الكلام في المتكلمين الذين ينتمون إلى الجماعة نفسها»⁽⁵⁾، وهذا يعني أن اللسان يمثل نسقا من التقابلات المتلائمة فيما يمثل الكلام مجالا للتغيرات الحرة أو بالأحرى مجالا لإبداع عدد غير محدود من الجمل انطلاقا من السنن اللغوي (Code Linguistique).

لقد قدم سوسير قاعدة فحوها أن «اللسان هو اللغة منقوصا منها الكلام»⁽⁶⁾ وهذا يعني أن ولوج صعيد الكلام لا يتم إلا من خلال اللسان؛ «فاللغة واللسان كل منهما معطى مجرد يمثل شروط إمكان حضور بالنسبة الكلام»⁽⁷⁾ وبهذا يبرز اهتمام سوسير الشديد بالعلاقة التضمينية التي أولاها لكل من اللسان والكلام، مما قد يوقع قارئ الدروس في وهم مؤداه أن سوسير كان مترددا حيال إقصاء الكلام، إلا أن نصوصا وردت في الدروس تفند هذا الرأي بل وتؤكد مقولة إقصاء الكلام الذي لم يكن حضوره إلا ثانويا «فالحديث عن لسانيات الكلام ممكن، لكن لا يجب البتة الخلط بينها وبين اللسانيات التي موضوعها اللسان»⁽⁸⁾

هذا يعني أن القول بإمكان الحديث عن لسانيات موضوعها الكلام ليس في الواقع تبنيا للكلام أو قبولا به بوصفه موضوعا قاعديا في اللسانيات السوسيرية؛ بل هو مجرد استدعاء نظري غرضه إثبات فاعلية اللسان حيث ثمة «فصل جلي في التصور السوسيري بين اللسانيات التي موضوعها اجتماعي مستقل عن الفرد هو اللسان وبين لسانيات الكلام على منوال الفصل بين اللسان والكلام»⁽⁹⁾، مما يعني أن الكلام لم ينل مكانة مميزة في الدرس السوسيري لأنه يرتبط بالذوات المتكلمة والاستعمال وبالسياق. لقد كان هاجس تأسيس علم دقيق يتناول اللغة بقدر كبير من الموضوعية فيكفل لتحليلاتها نتائج دقيقة على غرار ما تقدمه العلوم الدقيقة لمجالات دراستها سببا في اعتماد سوسير اللسان موضوعا وحيدا للسانيات، وفي تعامله مع الكلام الذي يجسد الفردانية بكل معانيها وأبعادها بتعسف وبعيدانية؛ حيث أقصى بإقصائه الكلام ثلاثة مفاهيم أساسية تتمثل في الذوات المتكلمة والسياق والاستعمال مما أتاح دعما لمقولة النسق التي تعتمد اللسان بوصفه «الجزء الاجتماعي الذي يتجاوز حدود الفرد»⁽¹⁰⁾ في مقابل الكلام.

2 - إقصاء الذوات المتكلمة:

إن التخلي عن الكلام وعن «تمظهراته الفردية والمؤقتة»⁽¹¹⁾ ليس التزاما بقواعد المحايثة (L'immanence) وضمانا لنسقية اللسان وحسب؛ بل هو تبرير لإقصاء الذوات المتكلمة حيث نلمس من «تمييز اللسان بوصفه نسقا تواصليا ينتهي إلى الجماعة اللسانية عن الكلام الذي يعد تحيينا لهذا النسق»⁽¹²⁾ اهتماما بإبراز العلاقة بين اللسان والمجتمع وإهمالا للكلام والأفراد يتضمن إقصاء لكل ما هو ذاتي «ويمارس على اللغة اختزالا يجعل منها تصنيفا بحثا تعوزه الإنتاجية»⁽¹³⁾ لأن إقصاء الأفراد أو الذوات المتكلمة هو رفض صريح للذاتية، وهو من ثم رفض للإبداع (Créativité) الذي يعد أساسا لكل عمل فني.

لقد تجاوزت مقولة إقصاء الذوات المتكلمة حدود المشروع السوسيري لتطال اللسانيات التوليدية التي أرسى قواعدها تشومسكي (Noam Chomsky, 1928) الذي «عرف بتبني تصور متميز فحواه أن المقاربة الأكثر إجرائية هي تلك التي تعتبر اللغة جزءا من العالم الطبيعي»⁽¹⁴⁾ وطوّر التمييز بين اللسان والكلام إلى تمييز بين الكفاية (Com-pétence) والإنجاز (Performance) ليؤثر إسناد الكفاية إلى متكلم مثالي أو نظري على الرغم من وعيه التام بالعلاقة التضمينية التي تقتضي «استحالة وجود الكفاية دون وجود الإنجاز»⁽¹⁵⁾، وذلك ما يدعو إلى التساؤل عن مدى إمكان إقصاء الإنجاز الذي يمثل الذوات المتكلمة بامتياز إذا كان يرتبط قسرا بالكفاية.

لم تكن الذوات المتكلمة محل إقصاء ورفض من قبل المشروع السوسيري واللسانيات التوليدية وحسب، حيث أثر جاكوبسن (Roman Jakobson, 1896-1982) أيضا التخلي عن المتكلمين في مقابل مفهوم الوظيفة الذي نال مكانة مركزية في نظرية التواصل لأنه كان يسعى إلى وضع القصيدة في مركز المرسل، كما كان على قناعة بأن «هدف الأدب هو أدبيته أو العناصر المحددة التي تجعل منه عملا أدبيا»⁽¹⁶⁾، وبأن الغرض الوحيد للغة هو التواصل أو تبليغ المعلومات لذلك جاء تعريفه لفعل التواصل نتيجة لمحاولته دراسة القصيدة من خلال الشكل والموضوع، وسعيه إلى تفسير الوظيفة الشعرية التي كانت سببا في اقتراحه ترسيمة وظائف التواصل.

لقد وافق معظم اللسانياتيين على قرار إقصاء الكلام الذي يملك أثارا تحليلية قوية ويسهم إلى حد بعيد في تصحيح اعتبارية اللسان التي تجسد القيمة التقابلية للوحدات اللسانية؛ فخاصيتي الاعتبارية والتباين تتضمن إحداها الأخرى وذلك ما تبرره الدروس التي تبدو في مجملها صراعا لإثبات نسقية اللسان، وانتصارا للاعتبارية التي تعارض أي تمثيل للعلامات عبر اعتماد المواضعة أو علاقة الضرورة ويتضمن

القول بها قولاً بمحايدة اللغة التي تتعلق بإيثار قوانين التوازن على قوانين التطور، وبالتحرر من العناصر الغريبة عن النص للتوجه نحو النسقية التي تعتمد خصائص المحايدة.

يؤكد التفسير الشائع للاعتباطية عدم وجود علاقة ضرورة بين الفكرة وبين مجموع الأصوات الدالة عليها، وهو ما لم يقتنع به بنفنيست (Emile Benveniste, 1902-1976) الذي لاحظ أن الاعتباطية تقتصر على علاقة الدال بالمرجع، وهما عنصران يتعلقان بمادية معينة؛ إذ يمكن أن يشتق أحدهما من الآخر وبالمقابل فإن بين الدال والمدلول -بوصفهما ينتميان إلى رتبتين غير متناظرتين ويمثلان جانبا العلامة- تلازما دائما تبينه الصيغ الدلالية التي تكون دالة ومدلولة في الوقت ذاته، كما يبينه انتقاء الألفاظ والأفكار الذي يتم مع أكبر قدر من الضرورة ودون أدنى شعور بالاعتباطية.⁽¹⁷⁾

تبعا لذلك تمثل العلاقة بين الدال والمدلول علاقة ضرورة لأن حضورهما في الفكر تضميني حيث إنه وبمجرد استدعاء أحدهما يحضر الآخر وجوبا، وهذا يعني أن المدلول يتماهى في الوعي بقوة مع الدال مما يجيز التساؤل عن إمكان تقويض الاعتباطية التي يرى فيها سوسير «الخاصية السيميولوجية بامتياز»⁽¹⁸⁾ أو عن إمكان خضوعها لبعض التعديلات التي تخرجها من الإطار الذي رسمته الدروس وتتيح لها نسج العلاقات بين التركيب والمنطق.

3 - إقصاء السياق:

لقد نحت اللسانيات بعد المدخل إلى التوليدية الذي قدمه تشومسكي وحاول من خلاله مناقشة علاقة اللسانيات التوليدية بالمشروع الديكارتي وبنحو مدرسة «بور-روبال»، ومجادلة الافتراضات التي طرحتها اللسانيات التوزيعية والسلوكية منحي توليديا تحويليا يعنى بالجانب الإبداعي للغة وبالفكرة التي فحواها ارتكاز النحو على الفطرة؛ فالملفوظات تشتق من ملفوظات مركزية ثابتة ذات أصول منطقية مما يضيف على اللغة دقة متناهية ويجردها من كل ما هو دلالي، لأن «مفهوم القواعدية لا يمكن تشخيصه بأنه كل ماله معنى أو كل ما هو ذو مغزى وفق أي مفهوم دلالي (...)» وأي بحث عن تعريف للقواعدية يعتمد على الدلالة يكون عقيما⁽¹⁹⁾، إلا أن اللسانيات التوليدية انتقلت بعد النقد الذي تعرضت له من مرحلة الملاحظة والوصف إلى محاولة التفسير والتعقيد.

عدل تشومسكي عن رفضه للبعد الدلالي، واعتمد على قواعد الإسقاط التي تقتضي المقارنة مع المكون التركيبي⁽²⁰⁾ مصرا على منح اللغة التي تستند في تحليلاتها إلى المنطق طابعا إبداعيا على غرار ديكارت (René Descartes, 1596-1650) الذي يرى أن الكلام

والعقل ليسا إلا وسيلة عامة يجوز استعمالها في جميع أنواع التعارف بما فيها تلك المصادفات التي لا يمكن أن تحيط بها التفسيرات السلوكية⁽²¹⁾، وهو ما يجعل من الإبداع ميزة أو خاصية موافقة للغة.

طور همبولت الحدس الديكارتى للإبداع حيث قدم تحديدا وراثيا مزدوجا للغة يهدف إلى صياغة الصوت وجعله تعبيراً للفكر، ويتضمن فكرة المقابلة بين العمل المنجز (Ergon) وبين العمل المتجدد⁽²²⁾ (Energeia) مما يعني قولاً بمحدودية الأصل وباستمرارية المنجز، فاللغة قادرة على معالجة عدد غير محدود من التشكيلات غير المتوقعة انطلاقاً من آليات محددة تمثل بنيتها الظاهرة.

استعار تشومسكي⁽²³⁾ هذه الفكرة لأنه كان يسعى إلى «العثور على حدس يتيح الإحاطة ببنية عميقة تشترك فيها جميع الألسن»⁽²⁴⁾ ولعل ذلك ما دفعه إلى التسليم بوجود نحو عام يشترك فيه البشر وبانفراد كل لسان بتركيب مميز، كما اهتدى إلى الفصل بين بنيتين للغة إحداهما تشترك فيها جميع الألسن بوصفها البنية العميقة لها والأخرى تختلف باستنادها إلى نسق التحويلات من لسان إلى آخر وقد نعتها بالبنية السطحية، وهذا يعني أن الملكة اللغوية وحدها كفيلة باستخدام المعطيات اللغوية بصورة متجددة ابتغاء توليد عدد غير محدود من الصيغ والنماذج.

لقد ولد الاهتمام الشديد بالجانب التركيبي للغة وعياً بمدى تعقيد العمليات التركيبية تمخض عنه قول بفطرية اللغة حيث «تفترض النظرية التوليدية أنه عند ولادة الأطفال فإنهم يبرمجون وراثياً لاكتساب اللغة، ويحصل هذا بصورة عفوية»⁽²⁵⁾، وفي حوار مع بياجيه⁽²⁶⁾ (Jean Piaget, 1896-1980) الذي تبني القول ببناء الفكر من خلال مراحل متتالية للتعليم وأكد أن «الإنسان لا يملك بنيات معرفية قبلية أو فطرية، وأن توليد هذه البنيات لا يتم إلا من خلال تنظيم نشاطات متتالية مطبقة على موضوعات معينة»⁽²⁷⁾، أعلن تشومسكي رفضه للسياق وأكد على ضرورة وجود قاعدة عقلانية تجسد الحضور الضمني للقواعد الفطرية التي يتمتع بها الفرد والتي تؤمن جمع التمثيلات الصوتية بتطبيق القواعد النحوية للسان.

يرى تشومسكي أن اللغة «ليست شيئاً نتعلمه وإنما هي شيء يحدث لنا كما يحدث أن نمشي أو أن نصل إلى سن البلوغ أو أن تنبت لنا أذعه بدلاً من أجنحه وأما الاستعداد والخبرة والبيئة، كل ذلك ليس سوى حافز أو «قادح» لكي يعمل النظام اللغوي الفطري وفقاً لما صمّم له أو وفقاً للكيفية التي صنع بها»⁽²⁸⁾، وهذا يعني أن المفهوم التوليدي قد تحول إلى مجرد إجراء حسابي يخلو من الإبداعية؛ حيث إن القول بفطرية اللغة ليس إلا قولاً «بتعذر تشكيل الأفكار تبعاً للرغبات»⁽²⁹⁾ يتضمن نفياً لواقع

اللغة الذي ينعشه النشاط الإبداعي للعقل البشري.

تحدث تشومسكي عن الإبداع وافترض أنه يركز على قاعدتين إحداهما تحويلية (Rule-Changing Creativity) والأخرى منتجة⁽³⁰⁾ (Rule-Governed Creativity) وجعل من القاعدة المنتجة حجر الزاوية، فهي المسؤولة عن صوغ المبادئ الثابتة للغات أو القواعد العقلية لها كما أنها تفسر آليات تحويلها إلى قواعد خاصة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن البرنامج التوليدي قد تعامل في بداياته مع العقل البشري بوصفه معطى بيولوجيا يخضع لمعايير الوراثة وللقواعد القبلية التي تملها ملكة طبيعية مجردة، تتحكم بنحوها العام في جميع اللغات وتفسرها بصورة آلية تنفي كل نشاط مستمر.

لقد أقصى تشومسكي في بداية مشروعه وبتبنيه مقولة النحو العام كل ما تنتجه اللغة من نشاط فني وصدف عن التعامل مع الوقائع اللغوية بوصفها نشاطاً توليدياً خلاقاً ليرتبط في اعتقاده الفطري وفي مجاراته السر الذي يكمن وراء المظهر الإبداعي والذي «لا يمكن تفسيره بوضوح»⁽³¹⁾، فكان في إلحاحه على التمسك بمقولة النحو العام تقويض للاستمرارية وللتجديد من حيث هما خروج عن المؤلف، وتأكيد على عدم فاعلية الذوات المتكلمة وعلى ركود التحليل الذي لا يتعدى فرز المفاهيم القبلية.

4 - إقصاء الاستعمال:

لقد أثار ارتباط الذوات المتكلمة باللسان العادي فكرة تغييب الاستعمال اللساني، حيث دأبت اللسانيات التي كانت تروم العثور على نسق صوري يندرج ضمن حدود المنطق العلمي، وتدرس وفقه النصوص الأدبية بصورة دقيقة على «التعامل مع اللسان بوصفه مجموعة قواعد لا يطالها الاستعمال»⁽³²⁾، لأن صرامة النسق الذي اعتمدته لا تتيح التعامل مع الوقائع التي تعكسها الممارسات المتجددة، كما لا يتيح الاعتقاد بالمعرفة الموحدة (Sapientia humana) الذي يقتضي البحث عن لسان شامل (Lingua Universalis) تشترك فيه الألسن العادية⁽³³⁾، وهو اعتقاد ارتهن له بعض المفكرين الذين لجؤوا في البحث عن لسان عام وموحد يكفل للفكر الإنساني التخلص من مخاتلة الألسن العادية ومن تعددها.

افتتح ديكرت الذي من خلال الشك المنهجي إمكانات جديدة للتفكير انضوت تحت مقولة الكوجيطو التي حوّرت تراتبية الوجود وفصلت بين الأنا أفكر وبين اللسان العادي حيث كان يتوسم العثور على «لسان عقلائي وكامل يتمخض عن الفلسفة

البحثة ويرتقي من حيث الشمولية والسلاسة والدقة عن اللسان العادي، فيكفل له ارتقاؤه بلوغ الحكم الصادق على الأشياء، إلا أن هذا اللسان ممكن نظرياً لكن تداوله يبقى أمراً غير وارد»⁽³⁴⁾، مما يعني أن الألسن العادية على الرغم من تعددها واختلاف تمظهراتها تقوم على قاعدة لسانية مشتركة وواضحة، سيتيح الكشف عنها التخلص من التباس دلالات الألسن العادية ومن أوايد الكلام.

لقد اعتاد المرء -كما أشار ديكرت- «التعبير عن أفكاره بكلام خفي مأخذه ومعناه»⁽³⁵⁾ وما فتئ يوكل أمر تمثيلها إلى لسان يعجز عن التعبير عنها بدقة متناهية، لذلك كان حرياً به الشروع في البحث عن لسان بديل يخلو من النقص الذي يشوب اللسان العادي ويمكنه من مؤاربة المسلمات اللغوية التي أفرزتها الألسن العادية واعتاد الفكر الإنساني على تصديقها.

تضمن اعتقاد ديكرت بوجود لسان شامل يفوق في ارتقائه الألسن العادية التي تقدم «دلالات مهمة»⁽³⁶⁾ تأكيداً على مبدأ الكوجيطو الذي «انتصر له نحاة بور-رويال دون انشغال بمرجعياته الميتافيزيقية»⁽³⁷⁾، حيث ناقش هؤلاء في مؤلف «المنطق أو فن الفكر» فكرة «الغموض الذي يغشى أفكار البشر وخطاباتهم»⁽³⁸⁾ محاولين مقارنة اللغة بالمنطق.

لمّا كانت اللغة وسيلة للتعبير عن الفكر الذي يلين لقواعد المنطق بدا من الواجب ارتكاز هذا الأخير على تحليل الفكر وعلى نحو عام للغة يوجد مخبوءاً تحت الألسن العادية وقد سعى نحاة بور-رويال في إثر هذا الخبء ابتغاء الكشف عنه من خلال تحديد علاماته على ضوء تحديد علامات الألسن العادية، فغدت العلامة في تصوّرهم حامله لفكرتين هما « فكرة الشيء الممثل Qui représente وفكرة الممثل Représentée »⁽³⁹⁾ لينشأ تفرع آخر على مستوى التمثيل يتراوح الممثل بموجبه بين كونه شيئاً أو علامة؛ فيكون شيئاً حينما يمثل ذاته ويدل عليها حاملاً طبيعة مهمة، ويكون علامة حينما يمثل شيئاً آخر بوضوح.

يرى كوندياك (Abbé De Condillac, 1714-1760) أنّ العلامات دائمة الوضوح وشفافيتها تتيح تطوير تحليل حسي للفكر؛ فالانتقال المباشر من الإحساسات التي تعد «تعديلات للروح»⁽⁴⁰⁾ إلى الأفكار لا يتم إلا بمعية اللغة التي «إليها يرجع تثبيت الأفكار»⁽⁴¹⁾ وبما أن تحليل الفكر يتموضع بمجمله في الخطاب، فإن درجة دقته ترتبها بجودة الألسن وبصواب تفكير متكلمها، مما يقتضي بالضرورة قولاً بوجود لسان جيد يعبر عن الواقع بدقة ولن يكون إلا «المعرفة التي تؤمن التعرف على الإحساسات وتسمح بأزر المعارف»⁽⁴²⁾.

على هذا الأساس اقترح كوندياك مجانسا في ذلك لوك (John Lock, 1632-1704) الذي وصف الألسن العادية بأنها «غيوم تحجب الرؤية وتراوغ الفاهمة بغموضها وإبهامها»⁽⁴³⁾ البحث عن لسان جيد يتيح التخلص من الأفكار «السيئة التحديد»⁽⁴⁴⁾ التي تسوقها الألسن العادية، ويعبّر عن الفكر بدقة محاولا بذلك «تجديد الفاهمة البشرية»⁽⁴⁵⁾ وإخضاع كل ما يتعلق بها إلى المبدأ الذي فحواه ربط الأفكار بالعلامات، فبدون العلامات لن يكون ثمة انعكاس أو تطور⁽⁴⁶⁾ لأن العلامة تختص وحدها بتثبيت الأفكار وجمعها وبالانتقال من الأفكار البسيطة إلى الأفكار المعقدة.

لقد سادت فكرة اللسان العام حتى بات هذا اللسان رغبة يصبو إليها كل بحث يرى في الابتعاد عن الألسن العادية معيارا دقيقا، لكن هذا لا يعني أن هذه الأبحاث تجمع اتجاهاتها على إسناد طبيعة معينة لهذا اللسان؛ بل إنها تعكس على النقيض من ذلك تباينا منهجيا أفرزه تعدد المحاولات وتنوعها، ومثل تلك المحاولات ما قدمه فيكو (Giambattista Vicco, 1668-1744) من ضبط لمفهوم اللسان العام تضمن دعوى حثيثة لتوحيد التعبير⁽⁴⁷⁾ وتجاوز إطار اللغة ليمتد إلى بحث في الأصول اللاهوتية؛ حيث نوّه فيكو باللسان الألماني خلال بحثه عن «لسان عقلي مشترك»⁽⁴⁸⁾، وأشار إلى ضرورة اعتماده لسانا أصليا وإنزاله منزلة «اللسان البطولي الحي»⁽⁴⁹⁾ لأنّ اعتياص ناصيته على التملك تؤمّن له هذا الامتياز.

بالمقابل نزع دلغرانو (George Dalgrano, 1626-1687) إلى محاولة العثور على لسان رمزي يكون بمثابة تعبير أنموذجي يوازي التدرج الطبيعي للمفاهيم، فصنّف إثر ذلك مفاهيم اللسان العادي إلى سبعة عشر مقولة مصنفة نوعيا، وتندرج ضمنها مقولات فرعية تشترك فيما بينها من حيث النوع، ومثّل المقولات الأساسية برموز خاصة كما مثل المقولات الفرعية برموز تابعة لها، وشاكله في ذلك ويلكنز (John Wilkins, 1614-1672) الذي حاول تنقيح هذا النسق، فاقترح توسيع دائرة التصنيف إلى أربعين مقولة أصلية، يُعبّر عن كل واحدة منها بمقطع صوتي مميّز يتفرع بدوره إلى وجهين أحدهما صامت والآخر صائت⁽⁵⁰⁾، بيد إنّ محاولتهما ابتداع قاعدة لسانية رمزية حوّلت اللسان إلى نسق معقد مشحون بالرموز وجعلت التعقيد خاصية ملازمة لأبحاثهما.

مع بحوث من هذا النوع يبدو من غير الممكن تجاهل جهود لينينز الذي «سارت أبحاثه في اتجاهين مختلفين، أحدهما استوحاه من الأنموذج الرياضي والثاني ينطلق من تحليل اللغات الطبيعية في محاولة لعقلنتها»⁽⁵¹⁾ حيث اعتم الخوض في محاولة تأسيس لسان علمي وشامل انطلاقا من الألسن الموجودة، على الرغم من إيقاعه بالتعدد اللساني وبقدرة التغيّر العجيبة التي تحدث على مستوى العمليات اللسانية⁽⁵²⁾

فحاول تأسيس لسان فلسفي دقيق وشامل ومميّز يرقى إلى مستوى الكتابة العقلية. ترتهن اللغة المطلقة بحياسة فكر وحيد⁽⁵³⁾ وهذا ماسيختزل احتمال صدور الأخطاء على خلاف الألسن العادية التي «توسع مجال صدور الأخطاء الاستدلالية»⁽⁵⁴⁾ ولا تتيح الضبط الدقيق للاستدلالات، وإذا وقفنا على إسهامات الفطنة الديكارتية في بعث الاعتقاد بوجود لسان كامل ألفيناها تتعدى حدود الخطاب الكلاسيكي لتجد نفسها مرتكزا في طروحات المنطق الحديث.

ميّز فريجه (Gottlob Frege, 1848–1925) بين «لسان عادي كاشف للسيرورة الانفعالية ولحركية الفكر الفردي من خلال صيغة خطابية مشتركة، وبين لسان مفاهيمي ينظم القوانين التي تحكم إنتاج القضايا الصحيحة المختصة بالمفاهيم»⁽⁵⁵⁾، وهذا يعني أن اللسان العادي- في تصور فريجه- ليس أهلا لإنتاج القضايا أو للاستدلال عليها لأنه في الواقع لا يتيح الفصل بين الجانبين الانفعالي والفكري، على خلاف اللسان المفاهيمي الذي ينأى عن الجانب النفسي ليكون لسانا مختصا وموضوعيا يعبر عن الفكر الإنساني بدقة.

لتوضيح هذا التمايز ساق فريجه مثالا وازن من خلاله بين وضعية المنطق الكلاسيكي الذي يقوم على حدود اللسان العادي وعلى مقولاته إزاء المنطق الذي اقترحه وبين وضعية العين المجردة إزاء المجهر؛ «إذ تنال العين المجردة الريادة من حيث اتساع المجال البصري، أما من حيث الدقة والوضوح فإن الأولوية ستكون للمجه»⁽⁵⁶⁾، وكذلك اللسان العادي هو أوسع نطاقا لكنه أقل دقة وانضباطا مما يستدعي وجوب ابتداء لسان مفاهيمي يعوّض هذا النقص.

استهوت فكرة اللسان البديل الفيلسوف هوسرل (Edmund Husserl, 1859–) الذي انتهى إلى الاعتقاد بالقبلي وإلى أنّ منطقا قبليا يحكم السيرورة الفكرية للبشر، فالقبلي «يكتنفه حدس ماهوي مميّز يضعنا في مقابل الماهيات الكلية»⁽⁵⁷⁾ مما يجعله مسؤولا عن اليقين فيصير النحو بمقتضاه سيرورة صادقة، وليس بإمكان المنطق الكلاسيكي أن يرقى إلى مستواه لأنّ حدوده ومقولاته معيّرها باللسان العادي لذلك فإنّ «إدراج القبلي المنطقي ضمن حدود القبلي العام للغة ليس إلا دلالة على دقة المعيار وعلى جوهر القصد»⁽⁵⁸⁾ مما يعني أنّ الحرص على الدقة هو ماحقّز البحث عن هذا المنطق القبلي.

خاتمة:

لقد أثبتت هذه الأبحاث على اختلاف اتجاهاتها بدءاً من الخطاب الكلاسيكي إلى المنطق الحديث أنها تتفق على قصور اللسان العادي، فسواء كانت تؤمن بوجود لسان كامل مخبوء تحت الألسن العادية أو كانت تعتقد بوجود لسان قبلي أو بضرورة إبداع لسان دقيق ومجرد، فإنها في مجملها تدعم مقولة إقصاء الاستعمال من خلال اعتمادها موقفاً عدائياً حيال اللسان العادي على الرغم من أن الدلالات المهمة لا تكفي لتكون حجة على اللسان العادي.

ثم إنه لا يمكن للسان مبتكر ومتطلب أن يؤمن التعبير عن الانفعالات البشرية، وإذا كان الفكر البشري يتعدى حدود المفاهيم الدقيقة فكيف يمكن للسان رمزي أن يتحمل بعاء الإبداع ويجاري هرمسية الخيال وحصافة الأسلوب.

إن ارتباط اللغة الجزئي بالمنطق وقيام صيغها على قواعد دقيقة ليس مسوغاً للقول بعدم جدوى اللسان العادي، لأن هذا الأخير أثبت فاعليته في تجاوز الإطار الصوري عبر الاحتكام إلى منطق حوارى خاص ينهض على استثمار عناصر المتكلم والسياق والاستعمال.

هوامش المقال:

- (1) H. Meschonnic, Préface de « Traduction de Humboldt », op.cit., p. XII.
- (2) F. De. Saussure (2002), Ecrits de linguistique générale, op.cit., p. 129.
- (3) F. De. Saussure (1962), Cours de linguistique générale, op.cit., p. 25.
- (4) F. De. Saussure (1962), Cours de linguistique générale, op.cit., pp. 30 - 31.
- (5) Ibid, p. 30.
- (6) Ibid, p. 112.
- (7) G. Gusdorf, La parole, Paris, éd. P.U.F, 1990, p. 05.
- (8) F. De. Saussure (1962), Cours de linguistique générale, op.cit., pp. 38 – 39.
- (9) J—M. Auzias, Clefs pour le structuralisme, Paris, éd. Seghers, 1967, p. 31.
- (10) Ibid., p. 31.
- (11) Ibid., p. 38.
- (12) A. Martinet, La linguistique synchronique, Paris, éd. P.U.F, 1965, p. 12.
- (13) J. Kristéva, « Epistémologie de la linguistique » in. Langage, n. 24, Paris, (13)

éd. Didier – Larousse, 1971, p.113

(14) محمد غنایم ، النحو التوليدي ومقاربة اللغة ، دراسات مغربية . مجلة البحث والبيبلوغرافيا المغربية، ع. 09، 1999، ص: 40 - 41.

(15) N. Chomsky, La linguistique cartésienne. Suivie de la nature formelle du langage, Tr. E. Delamoe et D. Sperber, Paris, éd. Du. Seuil, 1969, p. 125

(16) R. Jakobson, Questions de poétique, Paris, éd. Du. Seuil, 1973, p. 15.

(17) E. Benveniste, « Nature du signe linguistique », in. Problèmes de linguistique générale, Op.cit., pp. 49 – 55

(18) R. Godel, Les sources manuscrites du cours de linguistique générale de Ferdinand de Saussure, Genève, Librairie Droz, 1969, pp. 193 – 203, cité par A. Rey, Théorie du signe et du sens, Lecture II, Paris, éd. Klincksieck, 1973, pp. 253 – 261

(19) نعوم جومسكي، البنى النحوية، تر. يوثيل يوسف عزيز، مر. عزيز الماشطة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 1987، ص: 19 - 20.

(20) ينظر، ميشال زكريا، مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص: 31 - 38.

(21) N. Chomsky, La linguistique cartésienne, op.cit., p. 21.

(22) Voir, H. Arvon, La philosophie allemande, Paris, éd. Seghers, 1970, p. 113, et P. Caussat, Introduction à l'œuvre sur le kavi et autres essais, Paris, éd. Du. Seuil, 1974, p. 184, cité par B. Malmberg, Histoire de la linguistique. De Summer à Saussure, Paris, éd. P.U.F, 1998, p. 261

(23) أشار «تشومسكي» في مؤلفه «اللغة والفكر» إلى أنه استعار مفاهيم «همبولت» وتصوراته التي فحواها أن المحاور ينتج استعمالات غير محدودة انطلاقاً من معطيات لغوية محدودة.

(24) N. Chomsky, La linguistique cartésienne, op.cit., pp. 76 – 77.

(25) علي حسين فياض، نظرية النحو التوليدي التحليلي و اكتساب اللغة، مجلة: المعلم/الطالب، ع. 01-02، حزيران/كانون الأول، الأردن، 2001، ص: 113.

(26) Centre de Royaumont, Théorie du langage. Théorie de l'apprentissage, Le débat entre Jean Piaget et Noam Chomsky, Organisé et recueilli par. M. Biatelli – Palmarini, paris, éd. Du. Seuil, 1979

Ibid., p. 53. (27)

- (28) نعوم تشومسكي، اللغة ومشكلات المعرفة، تر. حمزة بن قبيــــلان المزيـني، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، 1990، ص: 148 - 149.
- (29) G. Pascal, Descartes, coll. Pour connaître, Paris, éd. Bordas, 1986, p. 55.
- (30) N. Chomsky, Current Issues in linguistic theory, in. The structure of language. Reading in the philosophy of language, (dir). J. A. Fodor & J.J. Katz, Englewood cliffs, Prentic Halle, 1964, pp. 51-118
- (31) N. Chomsky, Le langage et la pensée, Op.cit., p. 22.
- (32) L. J. Calvet, L'écologie des langues, in Sciences humaines, n° 162, Paris, 2005, p.36
- (33) E. Cassirer, La philosophie des formes symboliques, T 1, Le langage, Tr. J. Lacoste, Paris, éd. De. Minuit, 1972, p. 73
- (34) Descartes, Lettre à Mersenne, in. Œuvres philosophiques, T1 (1618 -1637), Textes établis et présentés par F. Alquié, Paris, éd. Garnier – Bordas, 1988, pp. 231-232
- (35) R. Descartes, Principes IX – 2, in. Œuvres de Descartes, Paris, éd. J. Vrin, 1989, § 74, p. 60
- (36) R. Descartes, Œuvres et lettres, édité par. A. Bridoux, Pleïad, Paris, éd. Gal- limard, 1953, p. 915
- (37) Saint-Beuve, Ecole de Port-Royal, 4ème livre, in. Port-Royal II, édité par. M. Leroy, Pleïad, Paris, éd. Gallimard, 1954, p. 484
- (38) B. Malmberg, Histoire de la linguistique. De Summer à Saussure, Op.cit., p. 200
- (39) Port – Royal (A. Arnauld – P. Nicole), op.cit., première partie, Ch. I, Cité par. A. Rey, Théorie du signe et du sens, Lectures I, Op.cit., p. 112
- (40) E. B. De. Condillac, Traité des sensations, Paris, éd. Arthème Fayard, 1984, 1ère édition. 1754, p. 304
- (41) S. Deragon, Condillac et le sensualisme radical, in. Les grandes figures du monde moderne, Dirigé par. J. Boulad _ Ayoub; F. Blanchard, Presse de l'université Laval, Paris, L'Harmattan, 2001, p. 370
- (42) A. Weber ; D. Huisman, Histoire de la philosophie européenne. Tableau de la philosophie moderne. De la renaissance à 1850, Paris, éd. Fishbacher,

- 1965, p. 375
- J. Lock, Essai philosophique concernant l'entendement humain, Tr. Coste, (43)
édité par. E. Naert, 4ème tirage, Paris, éd. J. Vrin, 1994, CH. III. 21, p. 396
- E. B. De. Condillac, Essai sur l'origine des connaissances humaines, Paris, (44)
éd. Ch. Porset, 1973, 1ère édition. 1746, p. 269
- E. B. De. Condillac, Traité des sensations, Op.cit., p. 285 (45)
- R. Lefèvre, Condillac ou la joie de vivre, coll. Philosophes de tous les (46)
temps, Paris, éd. Seghers, 1966, pp. 23 – 24
- G. Vicco, De la logique poétique, in. La science nouvelle, Op.cit., p. 146 (47)
- U. Eco, L'œuvre ouverte, T. Ch—R. De. Brézieux, Paris, éd. Du. Seuil, 1965, (48)
p. 263
- G. Vicco, La science nouvelle, Op.cit., p. 170 (49)
- E. Cassirer, La philosophie des formes symboliques, T1. Le langage, Op. (50)
.cit., p. 74
- (51) روبير بلا نشي، المنطق وتاريخه من أرسطو حتى راسل، تر. خليل احمد خليل،
الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1980، ص: 279.
- G. W. Leibniz, Nouveaux essais sur l'entendement humain, Paris, éd. Gar- (52)
nier – Flammarion, 1966, Livre III., Chap. VII., Sec. 9
- G. W. Leibniz, Recherches Principes de la nature et de la grace fond »s (53)
en raison. Principes de la philosophie ou Monadologie, Publiés par. A. Robert
Paris. Ed. P.U.F, 5ème éd. 2002, P. 146
- G. W. Leibniz, Recherches générales sur l'analyse des notions et des véri- (54)
tés, 24 Thèses métaphysiques et autres textes logiques et métaphysiques, Int.
J—B. Rauzy, Tr. E. Cattin et al., Paris, éd. P.U.F, 1998, p. 167
- T—J. Reiss, « Peirce, Frege, La vérité. Le tiers inclus et le champ pratiqué», (55)
in. Langage, Paris, n° 58, 1980, p. 111
- Ibid., p. 110 (56)
- Equipe rédactionnelle de Garzantr, Encyclopédie de la philosophie, dir. (57)
G. Vattimo, Paris, éd. Librairie générale française, 2003, p. 02
- J. Derrida, La voix et le phénomène. Introduction au problème du signe (58)
dans la phénoménologie de Husserl, Paris, éd. P.U.F, p. 07